بالعطف وأما بغيره فقال الدماميني في كتابه العيون
الغامزة على خبايا الرامزة اختلف في التوابع الواقعة
في قوله تعالى حم تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم
غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب هل كلها نعوت
او كلها ابدال او شديد العقاب بدل وما عداه نعت وهذا
الاخير هو مذهب الزجاج حكاه عنه صاحب الكشاف
ونقله الشيخ في تفسيره المسمى بالبحر المحيط وفي السمين
ايضا قائلا الا ان الزمخشري قال جعل الزجاج شديد
العقاب وحده بدلا من الصفات فيه نبو ظاهر والوجه
ان يقال لما صودف بين هذه المعارف هذه النكرة وحدها
فقد آذنت بان كلها على مستفعلن فهي محكوم عليهما الخاص
الرجز فان وقع فيها جزء واحد على متفاعلن كانت من الكامل
انتهى وقد ناقشه الشيخ فقال ولا نبو في ذلك
لان الجري على القواعد التي استقرت وصحت هو الاصل
وقوله فقد آذنت بان كلها ابدال تركيب غير عربي
لانه جعل فقد آذنت جواب لما وليس من كلامهم لما قام
زيد فقد قام عمرو **وقوله** بانها كلها ابدال فيه تكرير
الابدال اما بدل البدا فقد تكررت فيه الابدال
واما بدل كل من كل وبدل بعض من كل وبدل الاشتمال فلا
نص عن احد من النحويين اعرفه في جواز التكرار فيها
او منعه الا ان في كلام بعض اصحابنا ما يدل على ان البدل
لا يكرر وذلك في قول الشاعر

بابي ابن ام اناس ارحل ناقتي ... عمرو فتبلغ حاجتي او تزحف
ملك اذا نزل الوفود ببابه ... عرفوا موارد مزبد لا ينزف

قال

٣١٢

قال فملك بدل من عمرو بدل نكرة من معرفة قال فان قلت
لم لا يكون بدلا من ابن ام اناس قلت لانه قد ابدل منه عمرو
فلا يجوز ان يبدل منه مرة اخرى لانه قد طرح فدل ذلك
هذا على ان البدل من البدل جائز قال وقوله تعالى عليهما
هو جمع تفعال او تفعول او تفعول او تفعيل وليس شيء
من ذلك معدودا من اجزاء العروض فان اجزاءه منحصرة ليس
فيها شيء من هذه الاوزان فصوابه ان يقول اجزاء وهذا
كلها على مستفعلن انتهى كلام الشيخ ابي حيان وقد
ساق تلميذه الشيخ شهاب الدين السمين هذا الفصل
برمته في اعرابه واقره على حاله كانه من قبيل المرتضى عنده
والذي يظهر ان جميع هذه المناقشة غير سديدة واما
الاولى فحاصلها نفي الاستبعاد لمقالة الزجاج بناء على انها
جارية على الاصول وتقرير جريانها على ذلك ان توافق
النعت الحقيقي ومنعوته في واحد من التعريف والتنكير
امر لازم اما اتفاقا او عند الاكثرين وان التوافق في ذلك
لا يلزم اذا كان التابع بدلا لا يجعل الصفات المعرفة الموافقة
في هذه الآية نعوتا للاسم الشريف جار على القاعدة
المتقدمة وكذا جعل الصفة التي اضافتها غير محضة
بدلا جار على ما سبق من قاعدة البدل فاذن لا اخراج
لما قاله الزجاج في كلا الوجهين عما استقر في قواعد
كلامهم فلا نبو فيه واقول هو ان جرى على هذه القاعدة
فقد خالف قاعدة اخرى وهي انه متى اجتمع بدل
ونعت قدم النعت لانه كالجزء من متبوعه واخر البدل
لانه تابع كلا تابع من حيث انه كالمستقل [illegible]
العامل بدلا بين الصفات ان لا يكون ذي الطول